



صوت الجنوب / 2007-09-21

بسم الله الرحمن الرحيم بيان هام صادر عن مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين والأمنيين في المساحة الجنوبية بشأن ما يجري

إن النظام السياسي القائم اليوم في البلاد تقف على رأسه سلطة تنتمي إلى الماضي ولها تاريخ دموي وإغتصاب. لقد أغتصبت الحكم في الشمال وضلت ومازالت تهيمن على مقدرات ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية حتى اليوم ولم تكن صادقة في التعامل مع قضية الوحدة مع القيادة الجنوبية لكنها أستغلت ظروف التفكك والانقسامات التي كان يمر بها الجنوب ووضفت كل ذلك لإحتلال لجنوب مستخدمتاً شعارات الوحدة لهدف التضليل والخداع. هذه السلطة ذاتها هي التي أنقلبت على وحدة 22/5/1990م السلمية الذي أستدرج اليها الجنوب والتي أعلن عنها دون وضع الأسس والمضمانات المؤمنة لأستمرارها وخاضت حرب لم تكتفي بتدمير المشروع الموحد الذي أعلن عنه في مايو 1990م بل مثلت بداية لإعتماذ نهج تدميري دمر فيه الجنوب الذي حولته إلى مجرد غنيمة حرب (فيد) يضاف إلى أرصدة السلطة لتعزير جيروتها للإمعان أكثر فأكثر ليس فقط في ضرب وتدمير الجنوب وحقوق أبنائة بل وفي قمع الأصوات المعارضة والتي تطالب بحقوق معينة في المساحة الشمالية وما الحروب التي خاضتها ضد السكان في محافظتي مأرب- الجوف وبعدها الحرب التي تخوضها ضد السكان في مناطق صعدة والمناطق المجاورة لها وصراعها المطويل والمستمر الذي تخوضه ضد المناطق الوسطى بل وأتجهت إلى إزاحة كل من يحاول إقتسام المشاركة معها وفي أضيق الدوائر إلى دليل على ما نقوله. وبالتالي فهي سلطة مغتصبة مفروضة بالقوة على الشعب في الشمال على مدى 30 عاماً ماضية وبنفس المنهج سار تعاملها مع الشعب في الجنوب فالوحدة بالنسبة لها هي ضم وإلحاق الجنوب بكل أراضية وثروات وممتلكات ومؤسسات إلى دائرة نفوذها. دشنت ذلك في حرب 94م وإحتلال الجنوب وما لحق بها من نهب للأراضي والثروات والمتصرف بممتلكات الجنوب والتسريح الجماعي القسري لأبنائة عسكريين ومدنيين وأمنيين من كل فروع القطاع الوظيفي لدولة وصد الأبواب أمام أي توظيف جديد لمن هم في سن العمل من أبناء الجنوب المنتميين لجيل الشباب، ذاهيك عن الإستبعاد الكلي للجنوب لأي شكل من أشكال ممارسة المشاركة السياسية في السلطة ليس على مستوى المركز فحسب ولكن أمتد نهج الإلغاء والإقصاء ليصل إلى المحليات حيث تفرض سلطة الولاية المعينيين من قبلها على السلطة المحلية في محافظات الجنوب ومن عناصر لاصلة لها بالجنوب لم يكن أمام الجنوب وشعب الجنوب وهو يشاهد الأخطار الحقيقية التي تحيط بمصيرة وعلى مدى 13 عاماً التي

أعقبت حرب 94م العدوانية وهي أخطاء لم تترك لة خيارات كثيرة فقد وضعتة أمام وضع يكون أو لا يكون لم يكن أمامة سوى إستنهاض أبنائة في الدفاع عن حقوقهم الشرعية التي كفلتها لهم المشرائع السماوية والمواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية.

لقد أدرك أبناء الجنوب أن طريق إستعادة حقوقهم المسلوبة تبدأ بالإعتراف المتبادل لحقوق بعضهم البعض وإستعادة وحدتهم الداخلية. و تهيئة الظروف للإنتقال إلى الفعل التضامني المنظم المعتمد على النضال السلمي منهجاً وطريقاً مشروعاً في معركة الدفاع عن الحق. بهذه الروح أنطلقت حركة المتقاعدين العسكريين والمدنيين والأمنيين وجمعية الشباب العاطلين عن العمل ومعهم عشرات الآلاف من مواطني الجنوب الذين باتوا مهتدين في معيشتهم، في أمنهم وفي حريتهم بل في حقهم في الحياة هم والأبناء والأحفاد من بعدهم جراء هذا النهج التدميري الذي تتبعته السلطة تجاه الجنوب. تشكل مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين وبدأت الحركة الإحتجاجية السلمية التي دشنت بالإعلان عن بدء الإعتصامات السلمية المفتوحة منذ فبراير 2007م لتبلغ ذروتها في إعتصامات 7/7، 2/8، 6/8، والأول من سبتمبر 2007م والذي أخذت بعداً جماهيرياً ودعماً شعبياً واسع النطاق لتشمل محافظات الجنوب ومديرياتة كلها.

إن المنحى الذي سارت عليه الأحداث تسهل الوصول إلى تشخيص الأسباب ونتائج الأزمة المستفحلة التي تمر بها البلاد. فنحن أمام حرب أعلنتها السلطة وصلت إلى إنهيار المشروع الموحدوي المعلن عنه في مايو 90م وأمام نهج تدميري إقصائي كرسته سلطة الحرب ومايسمى بسلطة إنتصار 7/7 ألقى الشريك الجنوبي في الوحدة وسيطر على أرضة و ثرواتة وسرح قسراً كل أبنائة من الوظيفة في المؤسسات العسكرية والمدنية وقابل كل ذلك ردة فعل تمثلت بحركة الإحتجاجات الشعبية السلمية الواسعة التي تشهدها المساحة الجنوبية على الرغم من الموضوع الكامل للأسباب والنتائج التي تشكل معاً مضمون الأزمة إلا أن ما يثير الإستغراب هو ردة فعل السلطة على كل ذلك وفي الوقت الذي تعترف وعلى أعلى المستويات للكثير من الأخطاء المرتكبة بحق الجنوب وأبنائة وتقدم على بعض المعالجات الجزئية التي أضطر بعض الجنوبيين للتجاوب معها تحت ضغط حاجتهم الملحة للمعاش الذي قطعته عليهم السلطة ولكن هذه الحلول الجزئية لاتضمن لهم عودة كريمة، لكنها ستعرضهم إلى مزيد من الإذلال والغبن والقهر. وفي الوقت نفضة تلجأ السلطة إلى جر الإحتجاجات الشعبية السلمية في الجنوب إلى دائرة العنف بردود أفعالها الهيستيرية وإستخدامها للجيش والأمن حين حولت الجنوب إلى ساحة حرب وذلك برفعها درجة الإستعداد القتالي ونشر قواتها المسلحة والامن والأطقم والعربات والجنود المدججين بالسلاح للقمع الممجي للجنوبيين مستخدمتاً الرصاص الحي والمطاطي والقنابل الغازية الدخانية السامة أستشهد وجرح جراء ذلك عشرات من المواطنين المسالمين وأعتقلت المئات وزجت بهم في السجون لتصل إلى التصعيد الخطير الذي يدخل الأزمة منعطفاً لايعلم إلى الله إلى أي نفق سيقود حين لم تكتفي بإعتقال المئات بل وتعلن عن بدء محاكمات وبتهم الخيانة العظمى على غرار مايجري مع المناضل الوطني الجسور العميد ناصر علي النوبة والمناضل الوطني الفذ حسن أحمد باعوم وآخرين وكذا القمع الممجي الوحشي الذي أستخدم ضد ردة الفعل الشعبي التي ظهرت عقب إعتقال العميد النوبة في لحج والمضالع وأبين وشبوة وحضرموت وفي مدينة عدن والتي راح ضحيتها العشرات بين شهداء وجرحى.

نتساءل هنا من يحاكم من؟ هل يحاكم المتسبب فيما يحدث؟ أم أولائك الذين أحتجوا سلمياً على الإنتهاكات المصريحة لحقوقهم وأرادوا إعادة الحق إلى نصابه إننا نعلن عن رفضنا لهذا السلوك المشين بدءاً بأعمال القمع الممجي والإعتقال ونصب أعواد المشانق الذي تلوح به السلطة في محاكماتها الماقدونية والمالشرعية التي أعلن عن بدئها مع العميد ناصر علي النوبة رئيس مجلس التنسيق ويعد ذلك تحولاً وتصعيداً خطيراً لخطوات السلطة الدافعة بالأزمة نحو مزيداً من التعقيد مضيئة لها عناصر جديدة قمع وقتل وخطف

وإعتقال ومحاكمة وبتهم الخيانة العظمى أننا أمام سلطة تفتخر بتعميد خطواتها الإجرائية بالدم ما تلبث تفرغ من حرب إلما وتعلن حرب جديدة فقد أصبحت الحروب وسفك الدماء والمقمع والاعتقالات تمثل البيئة الذي تحيا بها هذه السلطة.

أمام كل ذلك زدعوا الشعب بكل شرائحة إلى تصعيد نضالة السلمي مستخدماً كل الأشكال الإحتجاجية السلمية إعتصامات مسيرات إضرابات وفي حركة تصعيدية تصل إلى مرحلة العصيان المدني المشامل فحريتنا مغتصبة وحقوقنا منهوبة وعلينا إنتزاعها زدعوا إلى توشي حذر الإنجرار إلى دائرة العنف المسلح التي تدفع إلى السلطة والتمسك بالنضال السلمي منهج ومسلح مدني وحضاري.

إن المعتقلين يعتبرون ممثلين شرعيين لكادر دولة الجنوب وحملة القضية الجنوبية وما صدر عنهم من بيانات وتصريحات ليست إلما تعبيراً صادراً عن هيئة شعبية قوامها عدد من الشخوص هم ممثلين عن جمعيات المتقاعدين مدنيين وعسكريين وأمنيين وجمعيات الشباب العاطلين عن العمل المنتشرة في عموم محافظات الجنوب فهم بوجودهم في هذه الهيئة (مجلس التنسيق) ومن بينهم العميد ناصر المنوبة يستمدون مشروعية ماينطقون به أو يصدرونة في بيانات من حقيقة أنهم يعبرون عن مئات الآلاف من الناس المنظويين في إطار هذه الجمعيات مفوضين أيهاهم بالتعبير والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في كل مايمكن عملة بإستعادة حقوقهم المسلوبة. وما توجة من إتهامات للعميد المنوبة أو لبايعوم أو لغيرهم إنما هي إتهامات لكل أعضاء مجلس التنسيق ولمئات الآلاف من الناس المنظويين تحت إدارة هذا المجلس بل والجنوبين جميعاً ونرفض أن تختار السلطة العميد المنوبة لتحاكمة وتلحق به ضرراً تلبية لرغباتها السادية في أن تجعل منه عبرة ترهب زملائه ونحملها مسؤولية المتداعيات الخطيرة التي قد تنجم عن مثل هذه الأفعال المشينة.

نتسائل هنا من يفترض محاكمته هل من تسبب في إعلان الحرب على الجنوب ونهب أرضة وتسريح مئات الآلاف من الموظفين وحرمانهم من أبسط حقوقهم الطبيعية والمدنية أم من نهض للدفاع عن نفسه وعن حقة في البقاء.

إننا هنا نعلن عن بعض مطالبنا الفورية ونلخصها بالآتي :-

1-

الحرية غير المشروطة للمعتقلين والوقف الفوري للمحاكمة اللاقانونية والداشيرية للعميد المنوبة التي تقوم بها محكمة عسكرية خاصة شكلت لهذا الغرض.

2-

زدعوا إلى إحترام إحتجاجاتنا المدنية والسلمية والكف عن حملات القمع العسكري الموجهة للشعب في الجنوب على غرار ما حدث في الضالع وحضرموت وعدن وغيرها.

3-

□

لن نوقف إحتجاجاتنا حتى نزال حقوقنا كاملة وغير منقوصة.

4-

□

نتعهد بمواصلة الدفاع عن حقوق ومصالح أبناء الجنوب دون أستثناء.

كما زدعوا الأمين العام للأمم المتحدة، مجلس الأمن، الإتحاد الأوروبي، سفارات الولايات المتحدة وروسيا

الإتحادية، السفارات العربية والأجنبية، ومنظمات حقوق الإنسان العربية والدولية، الانتباه والإهتمام بما يجري في الجنوب والمتضامن معنا للحصول على حقوقنا بما في ذلك حقنا في تقرير مصيرنا بأنفسنا وتشكيل لجنة دولية لإستفتاء شعب الجنوب عن الوحدة بطريقة ديموقراطية وحرية وشفافة. وممارسة أقصى درجات الضغط على هذه السلطة لإثرائها على وقف حملات القمع المنظمة التي تقوم بها ضد الشعب في الجنوب والإستجابة لمطالبنا كما نذعوإلى مواصلة الإعتصامات المفتوحة في كل محافظات الجنوب بدءاً من يوم الخميس 20/9/2007 و نأشدين أمسيات رمضانية وجمع توقيعات تضامنية مع قضية الجنوب ومع المعتقلين وعلى رأسهم العميد ناصر النوبة وبعووم. لنا النصر ... والمهزيمة للمتسبدين الفاسدين.

صادر عن الإجتماع الإستثنائي لمجلس جمعيات المتقاعدين
العسكريين والأمنيين والمدنيين

صادر مدينة عدن

17/9/2007م